



الجودة في التعليم وآثارها في التنمية الشاملة (التعليم العالي نموذجا)

سعيد شريفى: أستاذ محاضر "أ"

قسم الفلسفة

المدرسة العليا للأساتذة - بوزريعة

لقد كثر الحديث عن الإصلاح في المؤسسات العلمية والتربوية والثقافية بصورة عامة، مما يوحي بأن خلا ما في مكان ما لابد من البحث عنه هنا وهناك، سواء في الجانب الإداري أو المؤسساتي أو البيداغوجي من أجل الإسراع بمعالجته: « ولا مرأى في أن البرامج المدروسة جيدا ومناهج التعليم الدقيقة، ومبادئ التربية الرفيعة بكل أنماطها وعلى مختلف مستوياتها تعد الركن الأول في عملية التنمية والتطوير في حين يعد الإنسان المبدأ والغاية من ذلك كله، لكونه الجوهر الذي ينصب عليه جهود الإصلاح والتطوير »¹. وهنا نكون أمام إشكالية نوعية التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة، وكذلك النتائج المترتبة عنه والتي تتعكس إيجابا أو سلبا على التنمية الشاملة التي نراهن عليها للحاق بركب الحضارة العالمية التي قطعت أشواطا كبيرة في جميع المجالات، في حين ما تزال البلدان النامية تسارع الخطوات نحو الرقي والتطور الحضاري والعلمي، فرغم ما قدمته الدولة الجزائرية وما زالت تقدمه لضمان نوعية التعليم وجودته يبقى النوع دون المستوى المطلوب، كون القائمين على الشؤون العلمية والتربوية لم يتخذوا إجراءات صارمة لضمان الجودة وتحسين الأداء التربوي، وأن الشهادات أصبحت تؤخذ في بعض الحالات دون بذل الجهود المطلوبة، الطالب يحضر الدروس الموجهة فقط ويكتفي بالحصول على الدروس النظرية عن طريق الاستنساخ والنقل، وقد وجد بعض الأساتذة في هذه الظاهرة ضالتهم حيث يطبعون المحاضرات ويضعونها في الأكشاك للبيع، الأستاذ يرتاح من الطلبة، الطلبة يرتاحون من أسئلة الأستاذ في المدرج. والعملية التربوية والعلمية تسير نحو الانحدار شيئا فشيئا وسمعة الجامعة تبقى عرضة للتقييم والتصنيف العالمي، وهنا يأتي الحديث عن ضرورة إعادة النظر في المناهج والتخطيط والنوعية العلمية التي تضمن الجودة التي بدونها لا يمكن الحديث عن أي تطور ولا تنمية ولا رقي حضاري وعلمي، فالجودة في التعليم هي مفتاح الولوج إلى ملعب السباق بين الدول التي تتسابق من أجل الفوز بلقب الريادة الحضارية، في عصر الرقمنة والمعلوماتية. وقبل الحديث

عن الجودة كآلية من آليات التحكم التكنولوجي، أحاول تحديد مفهوم هذا المصطلح، وإن كانت هذه المحاولة تبدو صعبة نظراً لطبيعة المفهوم.

مفهوم الجودة عامة وفي التعليم العالي خاصة:

لقد عرف ابن منظور في معجمه "لسان العرب" الجيد بنقيض السيئ، وتجويد الشيء جعله جيداً غير سيئ² أما أبو الحسن أحمد فارس بن زكريا اللغوي فقد أشار إشارة ضمنية لمعنى الجودة حين جعل الجود نقيض للبخل، والجود هو المطر الغزير لأن المطر الغزير يجعل الأرض تنبت زرعاً جيداً³، وهذا التعريف يتطابق إلى حد بعيد مع ما أورده صاحب الصحاح في اللغة والعلوم بقوله: «جاد المطر جوداً، جيدت الأرض، جعلتها معطاء، وجاد الرجل بماله جوداً»⁴، والجود ضد البخل، وهو العطاء السخي. هذا على مستوى المفهوم العام، أما على مستوى المفهوم الاصطلاحي فالأمر يختلف إلى حد ما، ولا ينفصل عنه، حيث تعني الجودة في التعليم تحقيق الدقة والإتقان من خلال التحسين المستمر باستخدام إدارة الجودة الشاملة من أجل تكوين فلسفة عن العمل والعلاقات الإنسانية في إطار قاسم مشترك من القيم⁵، وهي القدرة على تغيير الطلاب باستمرار وإضافة قيم جديدة إلى معارفهم ونموهم الشخصي. وهذا المفهوم للجودة يتفق أكثر مع الاهتمام الحالي بتقديم التعليم العالي للامة من الناس. ولكن معيار الجودة أصبح اليوم هو المنفعة، وليس الصدق أو العدل⁶، ولهذا أن الأوان لانتهاج سياسة توجيهية مبنية على التخطيط العلمي الممنهج الذي ينطلق من المرجعية الثقافية للأمة، وليس على الأهواء والتوجهات المملاة من مجتمعات تختلف معها في التوجه السياسي الذي يتغير كلما تغير الأشخاص والوزارات، ويجعل الطلبة محل تجارب غير مضمونة النتائج والعواقب. فالقائمون على شؤون التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة مطالبون بوضع خطة مدروسة ممنهجة آمنة من كل الانزلاقات التي تعصف بمفهوم الجودة في التعليم، خصوصاً ونحن في عصر اتساع شبكات التواصل الاجتماعي والرقمنة الذي حل محل الإيديولوجيات، التي ما زالت تعرقل البحث العلمي الذي من أولى أولوياته الانعتاق من قبضة الأمية الثقافية، التي تشير بعض الإحصائيات إلى أنها لا تقل عن 40٪ في الدول العربية والجزائر جزء منها، والأمية تعني أساساً فيما تعنيه الانخفاض الشديد في الوعي الاجتماعي، مما يؤثر سلباً على اتجاهات الجماهير العريضة، وقيمها وسلوكها، وهو ما يجعل الأمة أمام كارثة ثقافية ومعرفية⁷، لا يمكن تجاوزها وتحدي عوائقها إلا بإعادة النظر في قيمنا المعرفية والمعايير التي نعتمدها في سياستنا العلمية والتربوية، والتركيز على معيار الجودة والتنوعية عوض الكمية والشعبوية.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى بعض المواصفات التي تساعد على ضمان الجودة، التي ترمي إلى تحسين وترشيد العملية التربوية والمادة المقدمة للطلاب، شرط أن يكون الأستاذ قد تلقى تعليما جيدا، لأن فاقد الشيء لا يعطيه. ومن هنا تأتي خطورة وثقل المسؤولية الملقاة على مؤسسات التكوين عامة، والتعليم العالي خاصة في وضع الآليات المساعدة على تحقيق الجودة، من حيث المناهج والأطر القانونية والتنظيمية والصرامة في الانتقاء والتقييم التي تساعد على ضمان الجودة المطلوبة، وتفعيل آثارها في التنمية الشاملة التي يستشعر المجتمع نتائجها في حياته اليومية، حتى لا يبقى الحديث عن الجودة شعارا يردد في المناسبات الرسمية من طرف بعض القائمين على شؤون التعليم والتكوين، حتى وإن كان مفهوم الجودة يبقى مثاليا يصعب بلوغه بكل جزئياته، نظرا لبعض العوائق الموضوعية والذاتية التي تعترض طريقه، وهذه العوائق التي خصصت مبحثا خاصا في نهاية المقال. وما لا يدرك كله، يمكن إدراك جزئه على الأقل، إن تم اعتماد أسلوب التقييم الأكاديمي ومعايير مدروسة من قبل المختص في الميدان مع تحديد المهارات التي يجب أن تتوافر في المؤطرين، والمؤطرين (بضم الميم وفتح الهمزة) دون أن نهمل الحوافز المادية والمعنوية لكليهما من أجل بعث روح التنافس والمبادرة في الإبداع، الذي يجعل التنمية تسير في طريقها الصحيح نحو تحقيق مجتمع أفضل، وبهذا تكون الجامعة قد ساهمت مساهمة فعلية ميدانية في التنمية الشاملة اقتصاديا، ثقافيا، وحتى سياسيا، وقبل تحليل هذا المبحث أحاول تحديد مفهوم التنمية.

المفهوم العام للتنمية الشاملة :

بدون الخوض في المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتنمية يمكن القول بأنها تعني إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين لاكتسابه القدرة على التطور المستمر لضمان التحسين المتزايد في نوعية الحياة للأفراد كلهم مع مراعاة حسن الترشيد والتسيير والإنفاق وحركته في التخطيط الذي يعتبر نشاطا واع تقوم به الدولة أو المنظمات لإحداث تحولات معينة وفقا لأولويات تحدد سلفا في المجتمع، من أجل تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في توفير فرص متكافئة للتعليم، وتوفير التعليم المناسب لكل فرد، وتوفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة اللازمة لتطوره والحفاظ على الجيد من تراث المجتمع وتقاليده، كما أن له أهدافا سياسية تتمثل في المحافظة على كيان الدولة، وتنمية الروح القومية بين أفراد المجتمع، وتربية المواطن الصالح، وزيادة التفاهم والتعاون بين جميع أفراد الشعب وكذلك فله أهداف اقتصادية تتمثل في مقابلة احتياجات البلاد في المدى القصير والبعيد من القوى العاملة كما وكيفا، وتنشيط البحث العلمي والتكنولوجي والاستفادة منهما في تطوير الموارد البشرية، وتنسيق وترشيد سياسة الإنفاق على التعليم⁸. وبهذا تعتبر التنمية عملية

متكاملة شاملة للناحية الاقتصادية والثقافية والسياسية لأن الاقتصاد والثقافة والتربية والمجتمع كلها جوانب لواقع واحد⁹.

وهنا يطرح إشكال موضوعي هو من أين تنطلق عملية التنمية؟ أمن الجانب الاقتصادي أم الثقافي أم السياسي؟

فبالنسبة للتوجه الماركسي فإن المنطلق يجب أن يكون من البنية التحتية في حين ترى النظرية المثالية بأن التنمية السليمة يجب أن تبدأ من البنية الفوقية، ولكن ترجيح إحدى الكفتين على الأخرى يحدث شرخاً في العملية التنموية، وهو الخطأ الذي وقعت فيه بعض الدول النامية حين فضلت البدء من الناحية الاقتصادية على حساب الأساس الثقافي الذي يركز على الإنسان، فبدون إنسان مكون تكويناً ثقافياً وعلمياً لا يستقيم عود أي عمل تنموي، وهنا يأتي دور المؤسسات العلمية وعلى رأسها الجامعة، لأن الإنسان هو محور العملية التربوية وهي في حد ذاتها عملية تنموية، فما ينتج عن التنمية من تغير ثقافي واجتماعي في بنية المجتمع يتأثر به الإنسان، فقراً وغنًى، وسعادة وشقاء، فتنمية الطاقات البشرية هي عماد أي مشروع تنموي اجتماعي، ولكن يبقى تحقيق المشروع التنموي مرتبطاً ببعض العوائق التي تجعل المشروع التنموي متعثراً، وأهم هذه العوائق يتمثل في الجهاز الحكومي ومستشاره الاقتصادي والتوجه الإيديولوجي، فقد تكون عناصر التنمية متوفرة ولكن إذا كان جهاز الحكومة يحمل إيديولوجية تناقض أهداف التنمية المرغوبة، فإن هذا التناقض يعيق تحقيق الهدف.

ولهذا يوصي رجال الفكر السياسي الحكام بحسن اختيار البطانة وهو ما يمكن ملاحظته في الجزائر فأهداف التربية والتعليم المنصوص عليها في المواثيق الرسمية، هو تعريب التعليم بما فيه التعليم العالي، وفي الواقع المعيشي، نرى التيار يسير عكس هذا الهدف، لأن الماسكين الفعليين لزمّام الأمور تتحكم فيهم أفكار إيديولوجية غربية عما هو مسطر في الوثائق الرسمية.

وهناك عامل مهم آخر يتدخل في عملية التنمية، وهو الاستقرار الاجتماعي وتهيئة مختلف الظروف العامة للمجتمع يسمح لأفراد المجتمع بالقيام بأدوارهم المختلفة الأبعاد، في ظروف مستقرة، لأن الاستقرار هو الأرضية الخصبة لنجاح التنمية، ويمكن مقارنة ما حققته الجزائر من تنمية في مرحلة استقرارها، وفي مرحلة ما بعد الاستقرار، فكم من مصنع أنجز وكم من جامعة وثانوية أنشئت في السبعينات، وكم من مؤسسة أحرقت وخربت في التسعينات والوضع نفسه يطبق على الحضارة العراقية والسورية قبل الغزو، وبعده، وهذا يفسر مساعي الدول الامبريالية لخلق بؤر التوتر في الدول النامية واختراع أسباب الفوضى فيها لصرف أنظارها نحو المشاكل الهامشية المتعلقة بقشور الثقافة أو العرق أو الجهة،

وكثيراً ما تجد بعض أشباه المواطنين ضالتها لجعلهم يبادق تحركهم كلما دعت الضرورة لذلك، دون أن يشعروا بأنهم يساهمون في تخريب بيوتهم بأيديهم، وهذا كله نتيجة التكوين السطحي للإنسان الذي لم يعد يفرق بين الغث والسمين والصالح والطالح، سواء كان هذا الإنسان حاكماً أو محكوماً، الحاكم متسلط ومتشبه بالكرسي ولو على حساب مصلحة البلد، المحكوم متهور ومتعنت وراكب رأسه دون أن يعي بأنه يسير ببلده نحو الهاوية، وتبقى الضحية هو تنمية المجتمع الذي يفقد سفينة النجاة، وما سفينة النجاة هذه التي تعود إلى بر الأمان الدائم إلا الاستقرار الذي تغذيه التنمية الثقافية الأصيلة والمتفتحة، هذه الثقافة التي يجب أن تكون منسجمة مع الاتجاهات العامة للبلاد، ومع مطامح المجتمع، كما أن تحقيق الديمقراطية الثقافية وتشجيع الإنتاج ومساندة المؤسسات الثقافية سوف يساهم في ترسيخ القيم المشتركة بين المواطنين وتحقيق الرقي الاجتماعي¹⁰، وهذا ما يجب أن تقوم به مؤسسات التربية والتعليم وعلى رأسها « الجامعة التي تعتبر في مختلف الأنظمة الاجتماعية المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والفنون والعلوم، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائماً هي التوصل إلى الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى¹¹». ولكن هذا على المستوى النظري والوثائقي.

أما على المستوى الواقعي فإن هذه المهمة النبيلة للجامعة، فكثيراً ما تصطدم بمجموعة من التحديات والعوائق الذاتية والموضوعية التي تجعل الجامعة - خصوصاً جامعات الدول النامية - في منأى عن تحقيق هذه الأهداف، ولولا هذه العوائق لكانت الجامعة الجزائرية في قمة الجامعات العالمية نظراً لما توفره الدولة الجزائرية من الإمكانيات المادية والمعنوية لجعل الجامعة الجزائرية في مصاف الجامعات العالمية، فما يتلقاه الطالب في الميدان المادي من حيث الإطعام وظروف الإقامة والإيواء لا يتلقاه طالب الجامعات الأخرى، ولكن الطالب الجزائري يشكو في بعض الأحيان من العناية البيداغوجية والعلمية وأدوات البحث العلمي التي تفسح المجال أمامه ليساهم في الأداء العلمي للجامعة الجزائرية المطالبة بالإقلاع بالنهضة التنموية وتحدي العوائق الحضارية، التي تجعل الجزائر تنافس غيرها في مسيرة التنمية وهنا يتبادر إلى الذهن التساؤل عن دور التعليم العالي في التنمية، والأهداف والوسائل والتحديات والمشاكل؟

دور التعليم العالي في التنمية الشاملة

اختلفت الآراء حول أهداف التعليم العالي، فمن الناس من يرى أن الهدف منه هو البحث العلمي الخالص من كل نفع مادي، العلم من أجل العلم فقط الواجب من أجل الواجب فقط. إن هذا الموقف المثالي الذي بجانب طبيعة الإنسان المزدوجة التركيب (مادة وروح)، قابله موقف آخر، وهو أن التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، يجب أن يكون من أسرع الوسائل الإنتاجية في الحياة الاجتماعية إلى درجة المطالبة بالتضييق على العلوم الإنسانية ومنها الفلسفة والتاريخ والآداب والفنون. ولكن في الحقيقة أن التعليم الجامعي الصحيح لا يكون في الواقع إلا نظرياً وعملياً في الوقت نفسه، لأن وظيفة الجامعات الحديثة هي نشر المعرفة وكشف الحقيقة وإعداد الأطباء والمهندسين والقضاة ورجال الإدارة الذين يحتاج إليهم المجتمع، وليس بين هاتين الوظيفتين تناقض ولا تعارض لأن البحث عن الحقيقة المجردة يفضي إلى الكشف عن نتائجها العملية، وأن التخصص في تطبيقات العلوم لا يبلغ غايته إلا إذا كان مصحوباً بدراسات علمية مبنية على أسس نظرية¹² « فالمادة ستبقى خاملة ومشلولة إذا عجزت عقولنا وأيدينا عن إخضاعها »¹³، وهذا ما يجعل من مهمات الجامعة العناية بالجانب النظري الذي تقوم به العلوم الإنسانية والجانب العملي الذي تتولاه المخبر العلمية، العلوم الإنسانية من مهامها تكوين المواطن تكويناً روحياً وأدبياً ليبقى مرتبطاً بوطنه، والجانب العملي يجعل المواطن مرتبطاً بالطبيعة وإخضاعها لأدواته « لأن الشروط المادية للمجتمع لا يمكن أن تنمو وتستمر في نموها إلا إذا صاحبته زيادة في الرصيد الوطني من الثورة البشرية المزودة بالمهارات الفنية وبالوعي السياسي والطموح والجودة »¹⁴.

إن هذه المواصفات المذكورة في هذا النص لا يمكن تحقيقها وبلوغ أهدافها إلا إذا تحققت الجودة في التعليم عامة والتعليم العالي خاصة، لأنه هو المؤهل لتكوين إطارات عليا في جميع الميادين وهذه الإطارات هي التي تشرف على عملية التنمية الشاملة. فالتعليم العالي مطالب بالتكوين الجيد للإطار الجزائري، وهذه الجودة تتحقق بركيزتين أساسيتين هما: التكوين النظري المتين، والتكوين التطبيقي الجيد، ليكون قادراً على التحكم في التكنولوجيا التي أصبحت سلاحاً ذا حدين في حياتنا المعاصرة المقبلة على الدخول في عصر الرقمنة والمعلوماتية والتواصل الاجتماعي، الذي مزق ستار الحواجز بين المجتمعات وترك كل شيء على المكشوف، وحتى لا يكون هذا السلاح خطراً على الجزائر تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر على تحصين الطالب الجزائري بالتكوين الروحي الذي تضمنه المواد الأدبية من أدب وفلسفة وتاريخ وفنون ثقافية أخرى، هذه المواد التي تسعى بعض

الجهات المرتبطة بالتوجه التفريري إلى تهميشها وتعطيل مفعولها في المنظومة التربوية الجزائرية، تحت غطاء العولمة والحدثة، وكأن الحداثة تعني فيما تعنيه هو اجتثاث الأجيال من جذورها الحضارية، فالجامعة لا تبلغ رسالتها العلمية والحضارية والسياسية إن كانت مادة بلا صورة أو روحاً بلا جسد، بل عندما تكون وحدة عضوية تتعاون هياكلها في أداء وظيفتها المادية والروحية، لأن الجامعة في مختلف الأنظمة التي تحترم رسالتها تبقى « المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب والعلوم والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائماً هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أية تنمية حقيقية في الميادين الأخرى »¹⁵.

فأدوار التعليم العالي إذن متنوعة ومتكاملة في الوقت نفسه إذ اعتمد على مناهج علمية تخدم العلم ولا تعتني بالإيديولوجية، فالتعليم العالي يكون المفكرين الذين سوف يساهمون كقوى عاملة في كثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتيح مجالات متنوعة للاستفادة من الثمرات العلمية في كثير من مرافق الحياة العمرانية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، وهذه المظاهر كلها تبرز الدور الإيجابي والفعال للتعليم العالي وتأثيره على مظاهر الحياة في الدول النامية، ويمكن النظر إلى الجامعة بصفقتها إحدى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي على أنها مؤسسة إنتاجية نظراً لما تنتجه من كفاءات وعقول مفكرة وقيادات تتحمل المسؤولية في المجتمع، وهي في الوقت نفسه أداة استثمار في الموارد البشرية، لأن الرأسمال البشري له دور حيوي في الاقتصاد والتنمية. فبقاء المصانع والمعامل والثانويات وحتى الهياكل الجامعية يعتبر أمراً إن لم يكن صعباً، فإنه ليس في مستوى صعوبة تكوين العقول البشرية التي تتطلب مزيداً من الوقت الدراسي والبحثي، وعندما يتخرج الإطار الذي قضى شبابه في الدراسة والبحث يصطدم بالواقع الإداري الذي يخيب آماله في بعض الأحيان، مما يجعله يفضل الهجرة إلى الدول التي تحترم العلم وتغري الكفاءات التي تصدر المعرفة إلى البلدان التي هاجرت منها، وتكون جامعات الدول النامية أمام أزمة اقتصادية وعلمية في الوقت نفسه فهي صرفت مبالغ مالية هائلة وكونت هؤلاء الإطارات وعندما حان وقت قطاف الثمار تستفيد منها دول أجنبية أخرى، وتصدر منها ما أنتجه أبناء البلد بالعملة الصعبة، وهذه هي الكارثة التي تفرض على القائمين على شؤون البلد مراجعة سياسة التكوين والتوظيف والترغيب بخلق حوافز مادية ومعنوية للحفاظ على الجودة والتنمية الاقتصادية، لأن الجامعة إن وجدت في محيط سياسي واجتماعي يساعد على

العمل الإبداعي لا تتوانى عن المساهمة المباشرة في تنمية الاقتصاد الوطني واستخدام الموارد والثروات الوطنية، وتنشيط مؤسساته الصناعية وتكوين كفاءات قادرة على تطوير وسائل الإنتاج بما فيها الإطار الجامعي الوطني. ومن هذا يتضح أن الجامعة من أهم أعمدة التقدم الاقتصادي والثقافي، وتحقيق الرفاهية والرخاء الذي يساهم في ازدهار المجتمع، ولكن إن وفر لها النظام السياسي الظروف المتوفرة في جامعات الدول المتقدمة، بدليل أن الإطار الجزائري المتهم بالسلبية في بعض الأحيان عندما يهاجر إلى إحدى الدول المتقدمة حيث يجد الظروف الملائمة، سياسياً ومادياً واجتماعياً يفرض وجوده ويصبح من المنتجين الجيدين، لأن من أهم الأهداف التي يجب على التعليم العالي الوصول إليها وتحقيقها هو تأهيل الإنسان في جميع المجالات، لأن تنمية المصادر البشرية تمثل مقوماً ضرورياً لتحريك القدرات البشرية في جوانبها العلمية والفنية والسلوكية وإمداد الإنسان برصيد معرفي بناء وخلاق، ولما كانت مسؤولية التعليم العالي تتركز على إعداد الإطارات الكفؤة العليا، فإنها مطالبة في الوقت نفسه بربط التأهيل العلمي بالعمل التطبيقي الميداني المنتج، وهذا ما تريد سياسة الدولة الجزائرية تحقيقه بربط التعليم بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، والانفتاح على الحياة الاقتصادية، حتى لا تبقى الجامعة منعزلة عن المجتمع الذي ينتظر الكثير من التعليم الجامعي الذي يخرج من التخلف ليرقى إلى مستوى الدول المتقدمة، ولكن هذا التوجه السياسي لا يمكن أن يعطي ثماره؛ إذ لم تصاحبه إجراءات إدارية ملموسة تحول ما هو نظري إلى التطبيق الذي يعزز ثقة المواطن الجزائري عامة، والباحث الجزائري خاصة في الجامعة الجزائرية المطالبة بتقديم تعليم جيد يعطي ثماره بدون انتظار سنوات طوال « فاليابان كانت تنقصها المصادر والثروات الطبيعية، ومع هذا استطاع أن يحقق نمواً اقتصادياً في ظرف قياسي أكثر وأسرع من جيرانه من الدول التي كانت تتمتع بمصادر طبيعية غنية والسبب في ذلك هو اهتمامها بالتعليم، وإنشاء نظام تعليمي شامل بأنواعه المتكاملة »¹⁶. وهنا يأتي دور النظام السياسي الراشد الذي يقدر سياسة التعليم حق قدرها ويضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، ويعتمد على الكفاءات الوطنية المخلصة في التخطيط العلمي والتربوي، ويترك الانصياع إلى الإملاءات الأجنبية الخاطئة في ميدان التعليم والتكوين التي لا يروقها أن ترى الجامعة الجزائرية في مصاف الجامعات الأجنبية، وهنا يصبح النقاش حول سياسة التعليم والتكوين الجامعي من الضروريات التي تفرضها المرحلة المعقدة، نظراً للتحويلات التي عرفتھا المنظومة التعليمية في الجزائر، وما هذه الندوات الوطنية الفصليّة المخصصة لمراجعة المناهج والبرامج، التي تنظمها وزارة التعليم العالي بمشاركة كل الأطراف المعنية من أجل

التقييم الموضوعي للعمل الجامعي إلا دليل على تفتن الوزارة إلى أهمية الإصلاح الجامعي ودوره في التنمية والبحث العلمي، فرسالة الجامعة في العصر الحديث تتلخص في « نقطتين أساسيتين هما: البحث العلمي الهادف إلى إغناء الحقيقة العلمية، والنقطة الثانية هو تطوير المجتمع بتقديم النتائج العلمية - العلم للمجتمع »¹⁷، فالجامعة لها دور مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع، واستخدام موارده وثرواته، وتنشيط مؤسساته الصناعية بما تكونه من إطار كفء قادر على تطوير وسائل الإنتاج التي يعتبر الإنسان مكوناً أساسياً منها، والإنسان هو الوسيلة والغاية من النسق التكويني والإنتاجي، وهو محور كل نشاط جامعي وعلمي يهدف إلى تحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع، مما يجعل الجامعة في الدول النامية تقع عليها أكبر وأضخم مسؤولية رغم إمكانياتها المحدودة ومناخها السياسي والاجتماعي المشبط والمعيق لعملها العلمي، عكس الجامعات في الدول المتقدمة التي تتحرك في محيط يعطيها دفعا قويا يؤازرها ويشجعها على أداء وظيفتها العلمية والسياسية والاجتماعية¹⁸. التي ينتظر منها المجتمع الكثير، وما ذلك على هذه الجامعات بعزیز إن حسنت النوايا وصدقت الإرادة السياسية والاجتماعية وتكاثفت الجهود بين الإداري، والسياسي والإطار الجامعي الذي يساهم مساهمة فعلية في البحث العلمي.

البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي الهادف سندا رئيسيا في تطوير الجامعة التي لا يمكن أن تحافظ على وجودها بين الجامعات ولا على سمعتها، بدون بحث علمي في مختلف الميادين التي تهتم التنمية الشاملة بحيث لا يمكن للجامعة أن يستقيم عودها إذا أهملت وفرطت في البحث العلمي الذي يجب على الجامعة أن تكون في أساتذتها وطلابها الميل إلى البحث العلمي لا على المستوى النظري فقط، ولكن على المستوى العملي، بما تقدمه من حوافز مادية ومعنوية للباحث الجامعي المنتج، بحيث يجب على الجامعة أن تحرص على أداء رسالتها العلمية والاجتماعية في البحث العلمي وتدريب المشتغلين به وجعل البحث العلمي جزءاً لا يتجزأ من نشاطها، وهو ما تفعله وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، حيث رصدت ميزانية ضخمة للبحث العلمي وفتحت مخابر علمية في مختلف التخصصات، وإعطاء منح طويلة المدى وقصيرة المدى للباحث الجزائري، ولكن هذه البحوث كثيرا ما تبقى في بعض الأحيان حبيسة الأدراج، دون أن تجد من يشتغلها في التنمية الاقتصادية والتنموية التي تعود بالنفع على المجتمع الجزائري، وعلى الباحث نفسه الذي يجني ثمار مجهوداته العلمية هذه المجهودات التي تكون حافزا للباحثين الذين أقعدهم التهاون على البحث والإنتاج والإبداع.

وإن كانت الجامعة مركزا قويا للبحث العلمي فإن هذا لا يعطيها من التعاون مع هيئات البحث العلمي الأخرى، ولا تبقى مركز احتكار المجال لنفسها، فالتعاون مع هيئات البحث العلمي الأخرى يوسع روافد الإثراء والاستفادة العلمية، ولكن ما هي المسائل التي يجب أن يركز عليها الاهتمام في البحث العلمي، أهى البحوث النظرية أم التطبيقية؟ البحوث مهما كان نوعها لها قيمتها العلمية بصرف النظر إن كانت نظرية أم تطبيقية، البحوث التطبيقية لها أساس نظري، وما هو نظري لا جدوى له إن لم يطبق في الواقع المعيش، فالبحوث العلمية يجب أن تتركز على المشكلات العاجلة والملحة التي تفرضها مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا ينزل التعليم الجامعي من برجه العاجي ليهتم إلى جانب البحوث الأكاديمية بالبحوث الميدانية التطبيقية، وبهذا يصبح التعليم العالي والجامعي له دور هام في التعرف على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ودراساتها دراسة مبنية على أسس علمية واقتراح الحلول الممكنة لعلاجها، ويصبح التعليم الجامعي نشطا للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، وفي المجتمعات المتقدمة نجد تعاوننا وثيقا بين هذه المؤسسات وبين التعليم العالي والجامعي، ومن خلال الإمكانيات العلمية المتخصصة للتعليم الجامعي تستطيع هذه المؤسسات أن تجد لديها الرأي والمشورة وربما حتى الحلول للتغلب على مشكلاتها¹⁹. ويحدث هذا في غياب الأنانية والدوغماتية التي كانت في الكثير من الأحيان سببا في نسف مشاريع لو تحققت لخطا المجتمع خطوات إلى الأمام في ميدان التنمية الشاملة التي كثيرا ما تعطلت ليس بندرة الموارد المادية، وإنما بسبب غياب إنسان التنمية الذي يعتبر العنصر الأهم والأخطر في عملية البناء والنمو، ونحن في عصر العولمة نحتاج إلى تعليم يحفظ للأمة هويتها وتميزها وخبرتها، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات نحتاج إلى تعليم يؤدي إلى تنوع البشر معرفيا وعلميا، ويعدد الفرص مع تمايزها والقدرة على تلقي المعلومات وتنظيمها وحسن استخدامها في التفكير والتعبير والاتصال والإنتاج وبناء العلاقات²⁰.

ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن أثر العولمة في التعليم العالي:

أثر العولمة في التعليم العالي:

أصبحت العولمة هي الظاهرة البارزة التي تهيمن على الجو السياسي والمعرفي في القرن الواحد والعشرين سلبا وإيجابا، وإذا كان تعريف العولمة تعريفا دقيقا، لا يعنيها في هذا المقام، يمكن أن نسوق تعريفا عاما للعولمة هو: «إن العولمة هي التدفق الحر للسلع والحريات والأفكار بغير حدود ولا قيود»²¹، وبهذا التعريف يمكن إزالة الحدود الثقافية الاقتصادية

بين الدول ويصبح العالم عبارة عن كوكبة واحدة، مع والعلم أن فرنسا عندما صادقت على اتفاقية (الجات) تحفظت على الجانب الثقافي الذي لم تسمح بالمساس به، لأن الثقافة هي الجسر الذي يحفظ المجتمع من السقوط في هاوية اللاهوية، ومن هنا تظهر خطورة العولمة على هوية المجتمع الجزائري إن لم نعرف كيف نتعامل مع هذه الظاهرة الزاحفة علينا تعاملًا حذرًا لا يسمح باجتثاثنا من أصولنا الحضارية، ولا يمنعنا من استنشاق هواء الحضارة العالمية، لأننا في دول العالم الثالث نعاني فقرًا فكريًا متراكمًا، مما يجعل قدراتنا على التنافس الفكري مع الدول المتقدمة المصدرة لأفكار العولمة عملية محدودة، ونصيب هذه الدول في إنتاجها المعلومات والمعرفة ضئيلاً، وقدرتها على الاستقبال والتلقي أسهل وأيسر، وهنا تكمن الخطورة على التعليم الجامعي الذي يعتبر منبع تصدير المعلومات والمعرفة التي تنعكس على المسار التنموي في الدول النامية، ومنها الجزائر التي انعكست عليها هذه الآثار، ومن تداعيات العولمة على سياسة التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة نذكر البعض منها فقط لأن استعراضها كلياً لا يسمح لها هذا المقال المتواضع.

- ظهور مفهوم الخصوصية، حيث الدول بدأت تتسحب تدريجياً من ممتلكاتها لصالح الأفراد والشركات الخاصة، استجابة لمجموعة من الضغوط والمصالح الخاصة، وبدأ الحديث عن خصوصية التعليم، هذه الخصوصية التي تقلل من حظوظ ديمقراطية التعليم ومجانيته، ويفسح المجال أمام نوعين من التعليم والتكوين، والنتيجة الحتمية هي إنتاج نموذجين من الأجيال، جيل تكوّن تكويناً خاصاً يحظى بامتيازات في التكوين والتوظيف والتأهيل. وجيل ثانٍ من الدرجة الثانية تكون حظوظه أقل من الأول في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويظل الصراع قائماً بين الجيلين يعيدنا إلى أيام زمان، حيث كان التعليم ذا صنفين. صنف الأهالي، وصنف المواطنين الذين يتمتعون بكل حقوق المواطنة، فديمقراطية التعليم بما فيها من إيجابيات وسلبيات مكسب لا يمكن التراجع عنه بمحوه من قاموس سياسة التعليم، ولكن يمكن مراجعة وتصحيح بعض مفاهيمه بسياسة الحوار والنقاش مع المختصين في الميدان، لأن التراجع عنه يعني التراجع عن إحدى مبادئ ثورة التحرير التي احترق بنارها الفقراء والبسطاء، أكثر مما احترق بها الأغنياء والعلماء.

- وهناك أثر آخر من آثار العولمة على التعليم العالي هو البحث عن الموارد البشرية ذات الجودة العالية، وتراجع الطلب على المهارات البسيطة، وازداد الاهتمام بالتركيز على المستويات العالية الجودة والتكوين لضمان الدخول في عالم المنافسة بين الكفاءات التي أصبحت محل اهتمام المؤسسات الإنتاجية محلياً وعالمياً. وهنا ظهرت إشكالية الجودة في

الخدمة المقدمة للمجتمع من نظام التعليم في الجزائر، وكذلك وظيفة هذه الخدمة، مع تجدد المطالب المجتمعية وتطورها في الوقت نفسه²².

وتحقيق هذه الجودة في التعليم العالي مبني على شروط وضوابط تساهم في الإتيان بنتائجها، هذه الشروط التي لا يمكن استعراضها كلية، ولكن أكتفي بالتركيز على بعضها. ومن هذه الشروط:

- التأهيل العلمي لهيئة التدريس واعتماد الشروط العالمية في الانتقاء والتوظيف والترقية، واستبعاد العواطف والانتماءات، الإيديولوجية والجهوية في الأمور العلمية، وجعل تحقيق مبدأ الجودة وترقية الجامعة إلى مصاف الجامعات الدولية فوق كل اعتبار. فاعتماد ضمان الجودة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء التدريسي والبحثي لأعضاء هيئة التدريس الحاملين للدرجة الجامعية الأولى.

- إذا كانت شهادة الدكتوراه تزود حاملها بالمعارف الأساسية عن الموضوع والمادة التدريسية، وبالمهارات الأساسية اللازمة لإجراء البحوث، فإن معرفة الطرق اللازمة لصقل هذه المعرفة أمرا ضروريا.

- المطلب الآخر الذي يجب الحرص عليه بالنسبة لهيئة التدريس، هو الحافز المادي الذي يضمن استقرار أعضاء هيئة التدريس وتفرغهم للبحث العلمي، وإغنائهم عن الجري وراء العلاوات المادية في الجامعات الأخرى، وتفرغهم للعمل الجامعي طوال الوقت في مؤسسة جامعية واحدة، حيث تمكنهم من اكتساب دخل إضافي من تقديم استشارات علمية طلابية، أو لإحدى المنظمات الحكومية كجزء من وظيفتهم في خدمة المجتمع، أو إلقاء محاضرات في مؤسسات أخرى أثناء العطل الرسمية.

- توفير الخدمة الإلكترونية والمراجع الحديثة والمجلات التي تؤهل الباحث لإعداد البحوث والمواد التدريسية، وتقديم الاستشارة الخاصة وإجراء مناقشات علمية مع باقي الأعضاء.

- اعتماد السمعة الأكاديمية في التعيين والترقية واستبعاد الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وقد ثبت أن الدرجة العلمية « تأتي بأشخاص ليسوا أهلا للإدارة بدليل أن عددا كبيرا من هؤلاء الأشخاص يفشلون في الإدارة، وسرعان ما تتم تنحياتهم من منصبهم الإداري، وهذا يتطلب ضرورة توضيح المعايير الخاصة بالأداء في التدريس والبحث وخدمة المجتمع. وكذلك يجب توضيح الإجراءات المستخدمة بشفافية ووضوح، ونشرها بصورة واسعة وتطبيقها بطريقة لا لبس فيها »²³.

لتكون حافزاً معنوياً للمجدين في البحث، وعاملاً رديعاً للمتقاعسين الذين يعتمدون على العلاقات الشخصية المحاباتية في العمل الجامعي، هذه الظاهرة التي قلما نجدها في الدول المتقدمة التي تقدر جودة التعليم حق قدرها. فالتعيين والترقية في هذه الدول لا تراعي إلاّ عاملاً هو الجودة في العمل، والإتقان في الداء، والفاعلية في الإنتاج، دون النظر إلى اللون أو الجنس. وبهذا استطاعت هذه الدول أن تغري الكفاءات الجيدة من الدول النامية، هذه الكفاءات التي كثيراً ما تهجر من بلدانها التي لا تقدر البحث العلمي حق قدره، وفي بعض الحالات لا تتوانى في وضع العراقيل البيروقراطية أمام من يحاول تحدي الواقع المرّ الذي يعيشه البحث العلمي في بلده، وتبقى جامعات الدول النامية تصارع المشاكل وتحاول تحدي الواقع المزري، هذا الواقع الذي لا يعتبر قدراً محتوماً، ولكنه واقع يمكن تجاوزه والتغلب عليه حين تصدق النوايا، وتتضافر الجهود، وتحل الجدية محل الهزل واللامبالاة. ويوضع التخطيط محل الارتجال، والصرامة عوض التساهل في التعامل مع المشاكل التي تواجه المنظومة الجامعية والتعليمية، حتى نضمن الانطلاق الجيد والمثمر للتعليم الجامعي الذي ينتظر منه المجتمع الكثير للخروج من التخلف وضمان التنمية الشاملة، والسير بها في طريق ليس كله وروداً، ولكنه ورود وأشواك، فرسالة الجامعة النبيلة، وتحديها للصعاب والعراقيل أنبل وأشرف.

التعليم العالي بين نبل الرسالة وتحديات التبليغ:

يعتبر التخلف من أكبر التحديات التي تواجه الجامعات في الدول النامية ومنها الجزائر، والمحور الأساسي في هذا التخلف هو الإنسان، ومن هنا فإن السبيل الوحيد الذي من خلاله إزالة هذا التخلف هو تطوير الإنسان من حيث الفكر والسلوك ونقله من واقع التخلف بكل جوانبه إلى واقع التقدم الحضاري والثقافي بكل أبعاده، وهنا يكمن نبل رسالة الجامعة بما فيها من مدرسين وطلاب والمناهج والوسائل المادية والمعنوية، والأجهزة الإدارية من القمة إلى القاعدة، هذه الأجهزة التي تمثل الوحدة العضوية، إذا أصاب القصور أحد أطرافها انعكس على باقي الأطراف الأخرى، ومحور كل طرف منها هو الإنسان. وحقيقة الإنسان ليس من جسده، ولكن في جوهره وجوهر الإنسان هو روحه والتشوهات التي تصيب الجسد يمكن تجميلها بالعمليات الجراحية، أما التشوهات التي تصيب الروح والجوهر فإن إصلاحها وتجميلها يتطلب عملاً شاقاً طويل المدى وتكثيف الجهود العلمية والتربوية، وهي المسؤولية الملقاة على المنظومة التعليمية والتربوية وعلى رأسها الجامعة المطالبة بتكوين المكونين، فإذا أحسنت الجامعة تكوين المكونين، انعكس هذا على باقي الإطارات، وإن أساءت فإن المجتمع هو الذي يجني ثمار جامعته.

التخطيط :

من المشكلات التي تواجهها جامعات الدول النامية سوء التخطيط أو انعدامه تماماً ، والتخطيط في ميدان التعليم والتربية هو أسلوب موضوعي في التفكير وتقدير مشكلة معينة واقتراح الحلول المناسبة لها مع الأخذ بعين الاعتبار الوسائل والأهداف المرجوة ، وتحليل سابق للبيانات قبل اتخاذ قرار معين ، ومراعاة التكامل بين المدخلات والمخرجات ²⁴ .

وسوء التخطيط أو انعدامه تفرضه سياسة معينة ، أو ظروف طارئة تدفع إلى اتخاذ إجراءات ارتجالية وحلول ترقيعية لتجاوز أزمة ظرفية معينة حفاظاً على السلم الاجتماعي ، وتهدة أوضاع سياسية طارئة ، كثيراً ما تظهر سوء عواقبه ومحدودية نتائجه.

مشكلة الكم والكيف :

إنّ ديمقراطية التعليم في الدول النامية الحديثة العهد بالاستقلال فرضت على الجامعة فتح أبوابها أمام الكم الهائل من المواطنين لإعطاء فرص التكوين للجميع ، فبدون تعليم لا يمكن لأية دولة أن تتطور وتزدهر. ولكن هذه السياسة تثقل كاهل الدول اقتصادياً ، وهنا تصبح الدولة أمام اختيارين ، إما أن تقلص تكاليف الإنفاق وإما أن تقلص فرص التعليم أمام الجميع ، وهذا التحدي يمكن التخلص منه أو التقليل من حدته بتخطيط محكم تراعي فيه الأولويات ، وترشيد الإنفاق ، وتوجيهه توجيهاً لا يضر بتكوين الإنسان الذي يعتبر الرأسمال الحقيقي للدولة والمجتمع ، دون أن يؤثر تأثيراً سلبياً على الدخل القومي الاقتصادي.

حياد الجامعة أو استقلالها :

الحياد الفكري للجامعة يتطلب عدم الدخول في المسائل المتعلقة بالإيديولوجيات السياسية والأمور العقائدية ، ولكن هذا لا يعني أن تدير الجامعة ظهرها لهذه المسائل ، فإنّ الوعي السياسي والديني ضروريان لطالب الجامعة حتى يبقى مرتبطاً بوطنيته وهويته الحضارية ، ويكون مستعداً للذود عنها أمام التحديات الخارجية التي تفرض تحدياً آخر هو العولمة ، التي بدأت تجتاح جامعات العالم النامي الذي يصارع العالم المتقدم ويسابقه الزمن للظفر بمكان يسجل به حضوره في ميدان التقدم الحضاري الذي لا يمكن ولوجه إلا من باب المعرفة العلمية والتكنولوجيا. وهنا تجد الجامعة نفسها أمام تحدٍ آخر هو المعرفة.

تحديات مجتمع المعرفة :

من أكبر تحديات الجامعات العربية عامة ، والجامعات الجزائرية خاصة هو "عولمة المعرفة" وقد أشرت سابقاً في هذا المقال إلى مفهوم العولمة وأثرها الإيجابي والسلبي في الوقت نفسه.

إنّ ما يميز مجتمع المعرفة في عصرنا الحالي هو الانسياب السريع للكم الهائل من المعارف التي تنتشر هنا وهناك عبر مصادر معرفية متعددة فيها الغث والسمين والصالح

والطالغ ، منها ما يساعد على التنمية ومنها ما يساهم في تقويض القيم الأساسية التي تحافظ على هوية الأمة.

الجامعة هنا مطالبة بالتعامل مع هذا النموذج من المعرفة الوافد علينا تعاملًا جريئًا وذكيًا ، حتى لا تبقى الأمة خارج الزمن ، ولا تذوب في فرن العولمة ذوبانا تزول فيه الحدود والحواجز الثقافية والحضارية. ومن الإجراءات الضرورية الواجب القيام بها نذكر ما يلي:

- 1 - العمل على نشر المعرفة عبر مصادر متنوعة.
- 2 - تصنيف وتبويب المعارف الجديدة وتيسير تبليغها لإنشاء اتجاهات معرفية جديدة.
- 3 - ضمان مراقبة الجودة والتركيز على النقد والتقييم لكل منتج معرفي حتى لا يختلط السم بالدسم ، مع الإشارة إلى أن عولمة المعرفة عملية ضرورية ومهمة للبشرية جمعاء ، لأنها تساهم في تطوير الحياة الإنسانية ، وتقدم مزايا عديدة للإنسان في مجتمع المعرفة.
- 4 - تقويم المعرفة ونقدها نظرا لوجود عدد كبير من المتخصصين القادرين على المراجعة والتصديق على صحة التجارب في ظروف مختلفة.
- 5 - تبادل التجارب والخبرات بين الباحثين والعلماء من مختلف الدول لإثراء المعرفة وتطويرها ، لأن جامعات دول العالم الثالث في أمس الحاجة إلى تحدي الصعاب بالتجديد والتخطيط والانتقال من مستوى التعامل مع المعلومات إلى مستوى بناء المعرفة والوصول إلى التطبيق وإنتاج معارف جديدة ، حتى تصبح جامعات الدول النامية رائدة وقائدة لدخول إنسان البلدان النامية في مجتمع المعرفة بخطى ثابتة تركز على استثمار العلم والتقنية وثقافة المجتمع في تسويق معارف جديدة تساهم في تقدم وتطور الإنسان والمجتمع. وهذا ما يفرض إحداث تغييرات جديدة على مستوى البنية والهيكل والمناهج والتخطيط والعمل الجاد على صياغة رؤية ورسالة جديدة ، والأخذ بمفاهيم جديدة تنهل مما وصل إليه الآخرون من علم وفكر يرتبط بثوابت الأمة وثقافة المجتمع ، وتأخذ بمعايير العالمية حتى يصبح خريج الجامعة قادرا على المشاركة في إنتاج المعرفة متجاوبا مع متطلبات مجتمع المعرفة²⁵ ، هذا على المستوى النظري ، أما على المستوى العملي ، فالسؤال يبقى مطروحا إلى حين أن تزول العراقيل البيروقراطية في التسيير ، ويحظى الباحثون بالتشجيع ، ويصبح شعار « الرجل المناسب في المكان المناسب » محل اعتبار وتقدير. وتبقى الدول النامية الطموحة إلى تجاوز التحديات والصعوبات المادية والاجتماعية في مشوارها التنموي نحو مستقبل أفضل تصارع هذه الصعاب التي يمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

- 1 - العوامل الاقتصادية مثل توافر رأس المال والعملات ونوعية الصناعة ، هذه العوامل تلعب دورا هاما في عملية التنمية والخروج من التخلف بكل أنواعه.

2 - العوامل التربوية والعلمية والفكرية لا تقل أهمية عن الأولى ومنها على سبيل المثال، وجود صفة تقوم عملية التنمية والتحديث والتغيير، ووجود مستوى معين من الطموح لدى الجماهير، هذا الطموح يلعب دوراً نفسياً في أوساط الشعب الذي يحارب الإحباط في نفسه، ويتخلص من فكرة "الله غالب" ويخوض معركة التنمية والتغيير في نفسه قبل خوضها في محيطه. وهنا يأتي دور التعليم والتثقيف وكذلك دور النخبة السياسية التي تكون مثلاً في المبادرة وقُدوة في العمل قبل القول، كما كان قادة ثورة التحرير يعملون ثم يقولون ولا يقولون ما لا يفعلون.

وهناك نقطة تبدو مهمة وهي ربط العمل التنموي بأسس عقائدية من أجل استشارة الدوافع الكافية لدى الجماهير. وهذا الجانب متوافر في العقيدة الإسلامية التي تجعل عمارة الأرض وتطوير المجتمع وتنميته واستخدام كل الظواهر التي سخرها الله لخدمة الإنسان من خلال الفكر والعمل²⁶.

وهو ما فعله رجال الثورة سنة 1954 حين ربطوا ثورة التحرير الكبرى بالجهاد المقدس ضد الكفار، وبهذا استغلوا العاطفة الدينية لدى الشعب الجزائري الذي هبّ بصفة تلقائية وساهم مساهمة فعلية وحقق النصر المبين، بإمكانات محدودة مادياً ورفيعة معنوية ودينية، ولكن بعد الاستقلال رفع المسؤولون شعار "الجهاد الأكبر"، الذي أفرغوه من محتواه ببعض السلوكات التي لم يكن الشعب الجزائري ينتظرها ممن وعدوه بالنعيم بعد الاستقلال الذي كاد أن يتحول جزء منه إلى جحيم.

العائق الثاني الذي يربك المشروع التنموي في البلد هو الارتجالية في تحديد النموذج التنموي. فأنصار التوجه الغربي يدافعون للتوجه الرأسمالي، ودعاة التوجه الماركسي يدافعون على الطرح الاشتراكي، في حين يناضل أصحاب النزعة الدينية الأوفياء لمبادئ نوفمبر 1954 من أجل المشروع الإسلامي، فعوض أن تتوحد الجهود حول التنمية والخروج من التخلف تتصارع الأطراف الثلاثة، فكلما تمكّن طرف من زمام السلطة قام بتصفية الطرف الآخر. وهكذا تمرّ الأيام وتتعطل التنمية الاقتصادية، وترتك سياسة التعليم الذي كثيراً ما تصرف عليه أموالاً طائلة لتخريج العدد الكبير من حاملي الشهادات بشكل يفوق سرعة نمو المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، ويجد هؤلاء المتخرجون أنفسهم في البطالة، والمحظوظ منهم من يستطيع الهجرة إلى الخارج لتستفيد منهم دول لم تساهم في تكوينهم. إن هذه الوضعية يمكن تجاوزها بفتح نقاش موضوعي بين مختلف الأجناس ووضع ميكانيزمات وأطر للنقاش والحوار البناء والموضوعي، والعمل على أساس « الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها التقطها ».

الهوامش:

- 1 - حسن جمعة: مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية، العدد الثاني، 2007، ص 11 .
- 2 - ابن منظور: لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، المجلد 3، بيروت، (دت)، ص 234 .
- 3 - أبو الحسن أحمد فارس: (مجلد اللغة)، الجزء الأول، مؤسسة الرسالة، 1986، ص 202 .
- 4 - الصحاح في اللغة والعلوم، إعداد نديم مزعشلي أسامة، دار الحضارة العربية، المجلد الأول، بيروت، 1974، ص 226 .
- 5 - د.ل. ضمان الجودة في التعليم العالي، ترجمة: السيد عبد العزيز الهواشي وآخر، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص 32 .
- 6- محمد شبل الكومي: الواقعية الجديدة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2012، ص 22
- 7- السيد يس: آفاق المعرفة في عصر العولمة، الهيئة المصرية للكتاب، وزارة الثقافة، 2011، ص 59.
- 8 - عصام الدين برير آدم: التخطيط التربوي والتنمية البشرية، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات المتحدة، 2006، ص 175 .
- 9 - المكتب الإقليمي لليونسكو، مجلة التربية الجديدة، العدد 13، سبتمبر 1977، ص 76 .
- 10 - أحمد طالب الإبراهيمي: مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، عدد فبراير-مارس 1977، ص 9 .
- 11 - محمد العربي ولد خليفة: مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، العدد 4، الجزائر، أكتوبر - نوفمبر 1977، ص 57 .
- 12 - جميل صليبا: مستقبل التربية في الوطن العربي، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات عويدات، لبنان، 1967، ص 327 .
- 13- نبيل نوفل: دراسات في التربية السوفياتية، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، 1973، ص 74 .
- 14 - محمد العربي ولد خليفة، ص 57 (مرجع مذكور سابقاً).
- 15 - أحمد طالب الإبراهيمي، مجلة الثقافة، (مرجع مذكور سابقاً).
- 16 - عصام الدين برير آدم، (مرجع مذكور سابقاً).
- 17 - محمد الريداوي: مجلة الثقافة، وزارة الإعلام والثقافة، العدد 24، الجزائر، ديسمبر - جانفي 1975، ص 30 .
- 18 - محمد منير مرسى: الاتجاهات الحديثة في التعليم الجامعي المعاصر وأساليب تدريسه، عالم الكتب، القاهرة، 2002، ص 24 .
- 19 - محمد منير مرسى، (مرجع مذكور سابقاً).
- 20 - إبراهيم بدران: تطوير التعليم العالي في مصر وتحديات المستقبل، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2005، ص 170 .

- 21 - السيد يس، آفاق المعرفة، (مرجع مذكور سابقا).
- 22 - انظر - خالدي مسعودة: كنوز الحكمة، أشغال الملتقى الدولي الأول، مخبر التربية والابستمولوجيا، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، ديسمبر 2012، ص 155.
- 23 - د.ل.، ضمان الجودة في التعليم العالي، (مرجع مذكور سابقا)، ص 74.
- 24 - عصام الدين برير، التخطيط التربوي، (مرجع مذكور سابقا)، ص 36.
- 25- أحمد حسين الصغير: التعليم الجامعي في الوطن العربي، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص 47.
- 26 - نبيل محمد توفيق السمالوطي، الإيديولوجيا وقضايا علم الاجتماع، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص 392.